به والدفع الاول دفع بالتاويل فى جانب الخبر والثانى دفع
بالتاويل فى جانب الصدق والكذب قال الفاضل المحشى قد توهم
ان ما هو صفة المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بنا على ان
قولنا متكلم صادق معناه صادق كلامه او متون على ما هو
صفة الكلام بنا على ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه
صادقا فالدور لازم لتحمل وجها اما على الاول فهو ان الصدق
والكذب وان اتحدا فى التعريفين على ذلك التقدير لكن الحد
متعددة فيهما كما ذكره فلا دور نعم لو فسر الاخبار بالانباء
بالخبر عاد الدور واجيب فى دفعه الى وجه آخر فيه بحث لان
مقصود المعترضين واحد بيانا ان الوجه الثانى فى دفع الدور
لا يصلح دافعا له الا ان الدور لازم مطلقا حتى يرد كلامه يدفع
الدور بناء على الوجه الاول كما لا يخفى على المتامل قال والواو فى قوله
ولو خطأ للحال الخ اقول ذهب صاحب الكشاف الى ان مثل
هذه الواو للحال والكامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه
الجمهور قال الخبرى انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط
المذكور وسياتى فى آخر باب الفصل والوصل تمام تحقيقه
ان شاء الله تعالى قال بدليل قوله تعالى اقول مدعى
النظام ان العمد فى مطابقة الاعتقاد فقط والكذب بعدمها
فقط والآية انما افادت الثانى فقط فلنا اذا افادت
الثانى يستفاد الاول بقتضى عدم القائل بالفصل اذ لا احد
يقول ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد والصدق مطابقة
الواقع او مطابقتهما معا قال ورد بان المعنى لكاذبون فى
الشهادة اقول يعنى انا لا نسلم ان التكذيب راجع الى قولهم
انك لرسول الله ثم لا يجوز ان يرجع الى قولهم نشهد باعتبار
تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم قلبنا

وخلوص

وخلوص اعتقادنا بشهادة ايراد المؤكدات وظاهر انه غير مطابق
للواقع لانهم المنافقون الذين يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم
وتحقيقه ان الحكم كما سبق تارة يؤكد بالنظر الى فائدة الخبر
اذا كان المخاطب منكرا لاصل الحكم واخرى بالنظر الى لازم
الفائدة اذا كان المخاطب منكرا كون المتكلم معتقدا لمضمون
ما اخبره كما يقول انا لك لعالم لكامل فكان الرسول صلى الله
عليه وسلم انكر كونهم عالمين بكونه رسول الله فاكدوا على
وجه التاكيد بانهم عالمون به ومعتقدون له فكذبهم الله تعالى
فى دعواهم هذه قال وما قيل بانه راجع الى قولهم نشهد
وانه اخبار الخ اقول قال الشارح فى شرح المفتاح التكذيب
راجع الى قولهم نشهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة فى
الحال او الاستمرار لا انشاء للشهادة فالظاهر ان مراد القائل
ايضا هذا المعنى قال وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا
اقول قال الفاضل المحشى تسمية هذا الاخبار شهادة
تتضمن الاخبار بكونه سمى بالشهادة ويدل عرفا على كونه صادرا
عن علم ومواطاة قلب والتكذيب راجع الى هذا الخبر المضمن
لا الى نفس التسمية فلا نظر فيه بحث لانه ان اراد بالخبر
المضمن تسمية شهادة ونحوه فلا كذب فيه لانه مطابق للواقع
فلا وجه لتكذيب الخبر بسبب تضمنه له وان اراد انه صادر
عن علم ومواطاة اعتقاد فتكثر الواسطة وموارد الاستعمال
تشهد بان الرجوع انما هو فى موضع يكون الواسطة واحدة
على ان حق المقام حينئذ ان يقول الى الخبر المدلول عليه
بالخبر المضمن فالاولى ما ذكره الشارح فى شرح المفتاح انه
راجع الى تسمية هذا الاخبار المبنى على مواطاة القلب
شهادة كانه قال اخبارنا هذا شهادة فكذب فانه جعل الخبر

Copyright King Saud University